الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

ECA/SRO/CA/ICE/33/17
Distr : General
29 September 2017

Arabic
Original: French

المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا
الاجتماع الثالث والثلاثون للجنة الخبراء
الحكومية الدولية لوسط أفريقيا
دوالا، الكاميرون
٢٦ – ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧

تقرير الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية لوسط أفريقيا

الموضوع: صُنِع في وسط أفريقيا: من الحلقة المفرغة إلى الحلقة المثمرة

المحتويات

أولا– مقدمة ١

ثانيا– المشاركة ١

ثالثا– حفل الافتتاح ٢

رابعا– انتخاب أعضاء المكتب ٢

خامسا– إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل ٢

سادسا– سير الأعمال ٢

١ – عرض ورقة العمل ''صنع في وسط أفريقيا: من الحلقة المفرغة إلى الحلقة المثمرة'' ٣

٢– حلقة النقاش رفيعة المستوى بشأن ''صنع في وسط أفريقيا: من الحلقة المفرغة إلى الحلقة المثمرة'' ٣

٣– أعمال الأفرقة المواضيعية ٧

٤– المناقشة على مائدة العشاء ٧

٥– تقرير عن أنشطة المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا عام ٢٠١٦ وبرنامج عمله لعام ٢٠١٧ ..... ٨

٦– التقدم المحرز مؤخرا والآفاق على الصعيد الاقتصادي في وسط أفريقيا ٨

٧– حالة تنفيذ البرامج الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية ٩

٨– البعد دون الإقليمي للمنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة ٩

٩– تنفيذ المبادرات دون الإقليمية في وسط أفريقيا: خدمة التجوال ١٢

١٠– التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٧ ..... ١٢

١١– اجتماع الخبراء المخصص ١٤

١٢ – عرض التقرير عن الدراسة التي موضوعها ''تسخير إمكانات الصناعة الزراعية لدعم التحول الهيكلي في وسط أفريقيا'' ١٤

١٣– التجارب الوطنية في مجال تطوير الصناعة الزراعية ١٥

١٤– أعمال الفريق ١٨

١٥– تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع المقبل ١٨

١٦– مسائل أخرى ١٨

سابعا– موضوع وتاريخ ومكان الاجتماع المقبل للجنة الخبراء الحكومية الدولية ١٨

ثامنا– اعتماد تقرير الاجتماع ١٨

تاسعا– الاختتام ١٨

المرفق– ٢٠

أولا– مقدمة

١– نظم المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في دوالا (الكاميرون)، الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية. وركز الاجتماع على موضوع ''صنع في وسط أفريقيا: من الحلقة المفرغة إلى الحلقة المثمرة''. ونظمت الدورة بالشراكة مع وزارة الاقتصاد والتخطيط وإدارة الأراضي في جمهورية الكاميرون.

٢– وأتاح الاجتماع للخبراء فرصة لتبادل الآراء بشأن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وسط أفريقيا. كما لم تغب عن النقاش مسألة النسيج الصناعي والاستراتيجيات المقترحة لتسريع التحول الهيكلي لاقتصادات المنطقة دون الإقليمية.

٣– وكان من بين أهداف الاجتماع أيضا الوقوف على حالة تنفيذ المبادرات دون الإقليمية والقارية والدولية، واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا عام ٢٠١٦.

ثانيا– المشاركة

٤– شارك مائة وخمسة وخمسون خبيرا في هذا الاجتماع. وإضافة إلى الكاميرون، البلد المضيف، كانت الدول الأعضاء التالية ممثلة في الاجتماع: أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية.

٥– وشارك في الاجتماع أيضا مندوبو المؤسسات والجماعات الاقتصادية الإقليمية التالية: الوكالة الفرنسية للتنمية، والسفارة الفرنسية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف دول وسط أفريقيا، ولجنة غابات وسط أفريقيا، واللجنة الاقتصادية للماشية واللحوم والموارد السمكية، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والمعهد دون الإقليمي المتعدد القطاعات للتكنولوجيا التطبيقية والتخطيط وتقييم المشاريع، والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، ومجمع الطاقة في وسط أفريقيا. كما مثلت هيئات منظومة الأمم المتحدة التالية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والاتحاد الدولي للاتصالات.

٦– وكان ممثلو القطاع الخاص من المنظمات التالية: الاتحاد المشترك لأرباب العمل في الكاميرون، واتحاد أرباب العمل بوسط أفريقيا، ومجموعة سيدات الأعمال في الكاميرون، ومجموعة بابا دانبولو، واستثمارات موغانو (*Mugano investment*)، والشبكة الرئيسية للاتصالات السلكية واللاسلكية في الكاميرون (MTN)، وأورانج الكاميرون، وشبكة النساء صاحبات

المشاريع في الكاميرون، وشركة فيليا (VELIA) محدودة المسؤولية. وشارك في الأعمال أيضا ممثلو المدرسة العليا لعلوم الاقتصاد والإدارة بجامعة دوالا، وممثلو المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ومنها شبكة منظمات المجتمع المدني من أجل الاقتصاد الأخضر في وسط أفريقيا (ROSCEVAC)، ودائرة توظيف الشباب (*YES Cameroon*)، والتكنولوجيا البيئية المنصفة (*Even Green Technologie*)، ومجموعة المبادرة المشتركة، وآفاتكس الدولية (AFATEX International)، وشركة اللوازم الصناعية والخدمات التقنية. كما كانت الصحافة ممثلة تمثيلا قويا.

ثالثا– حفل الافتتاح

٧- ترأس حفل الافتتاح السيد إسحاق تامبا، المدير العام للاقتصاد وبرمجة الاستثمارات العامة في وزارة الاقتصاد والتخطيط وإدارة الأراضي في الكاميرون. وأدلى ببيانات كل من السيد أنطونيو بيدرو، مدير المكتب دون الإقليمي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا، والسيدة جيوفاني بيها، نائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والسيدة دوروثي بيكولو، الرئيسة المنتهية ولايتها للجنة الخبراء الحكومية الدولية، والسيد تامبا الذي افتتح أعمال الدورة الثالثة والثلاثين.

رابعا– انتخاب أعضاء المكتب

٨- انتخب المشاركون التشكيلة التالية لأعضاء المكتب:

الرئيس: جمهورية الكاميرون
نائب الرئيس: جمهورية تشاد
المقرر: جمهورية الغابون

خامسا– إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

٩- أقر المشاركون جدول الأعمال وبرنامج العمل.

سادسا– سير الأعمال

١٠- جرت الأعمال في جلسات عامة وجلسات موازية. وكانت مختلف بنود جدول الأعمال موضوع عروض تلتها مناقشات.

١ – عرض ورقة العمل ”صنع في وسط أفريقيا: من الحلقة المفرغة إلى الحلقة المثمرة“

١١- ذكّر المتكلم في عرضه أن الانخفاض الحاد في الأداء الاقتصادي المسجل منذ عام ٢٠١٥ في وسط أفريقيا يرجع إلى انخفاض الأسعار الدولية للمواد الأولية. وأكد أن منطقة وسط أفريقيا وجدت نفسها، بنظام إنتاج يهيمن عليه تصدير المواد الأولية وضعف الصناعة التحويلية والتطور التكنولوجي، في حلقة مفرغة. أبقت عليها مبادرات وخطط تصنيع عديدة لم تسفر عن النتائج المرجوة بالإضافة إلى العوامل السلبية الداخلية والخارجية.

١٢- وأضاف أن اقتصادات وسط أفريقيا تتمتع بمزايا هامة، ولا سيما مواردها الطبيعية والعوامل المواتية لكسر الحلقة المفرغة والانتقال إلى حلقة مثمرة تكون فيها الصناعة التحويلية محرك النمو والتنمية. ولهذا، أوصى هذه المنطقة دون الإقليمية بأن تستلهم من مبادرات من قبيل خطط التصنيع الرئيسية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، ووحدات إعداد وتنفيذ المشاريع، ومرافق إعداد المشاريع.

١٣- واقترح المتحدث بعد ذلك إطارا للإجراءات ذات الأولوية يتضمن المتغيرات السبعة التالية: (أ) تعريف التوجهات الاستراتيجية من أجل تسريع التصنيع في وسط أفريقيا؛ و(ب) ضرورة وجود قيادة محنكة وتنظيم مؤسسي مناسب للسياسة الصناعية؛ و(ج) إعطاء الأولوية لسياسة التصنيع في الخطط والسياسات الإنمائية الوطنية منها والإقليمية؛ و(د) استثمارات ضخمة في الهياكل الأساسية الصناعية وفي رأس المال البشري من أجل تطور تكنولوجي سريع؛ و(هـ) تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجال استيعاب المشاريع الصناعية ومشاريع الهياكل الأساسية؛ و(و) إنشاء المؤسسات اللازمة لتمويل التصنيع؛ و(ز) دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والشركات الوطنية الرائدة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل اندماج ناجح في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

١٤- واختتم المتكلم عرضه بالإشارة إلى أن تحقيق تغيير المسار على الصعيدين الإقليمي والوطني يتطلب تغييرا في العقلية وحوارا والتزاما قويا من قادة القطاعين العام والخاص.

٢– حلقة النقاش رفيعة المستوى بشأن ”صنع في وسط أفريقيا: من الحلقة المفرغة إلى الحلقة المثمرة“

١٥- تلت عرض ورقة العمل مناقشة بشأن الموضوع الرئيسي للاجتماع. وأدار هذه المناقشة فريق رفيع المستوى مؤلف من ٥ متدخلين.

١٦- عرض المشارك الأول في حلقة النقاش، السيد باري أليو مباكومبي من وزارة الحراجة في غابون، التجربة الغابونية في مجال التنويع الاقتصادي والتصنيع في قطاع الأخشاب. وأكد بداية أن بعض التدابير الموصى بها في ورقة العمل توجد قيد التنفيذ بالفعل في غابون، مثل حظر تصدير الأخشاب في شكل جذوع الذي قرره رئيس الجمهورية عام ٢٠١٠. وقد سمحت هذه التدابير بتحسين مستوى تحويل الأخشاب الذي ارتفع من ٢٠ في المائة عام ٢٠٠٩ إلى ٧٥ في المائة عام ٢٠١٢. وبالمثل، زاد عدد وحدات تحويل الأخشاب من ٨٠ إلى ١٥٥ وحدة، مما أدى إلى زيادة ما أنشئ من فرص العمل في هذا القطاع من ٥٠٠ ٤ إلى ٥٠٠ ١٠ وظيفة. وكتدبير من تدابير الدعم، أنشئت منطقة ذات نظام خاص كي تتيح للمستثمرين الاستفادة من الإعفاءات على بعض منتجات الاستيراد، ولا سيما المعدات. كما خصصت مساحات حرجية لفائدة المستثمرين من خلال تصاريح الحراجة، مما يتيح وصولا دائما إلى المورد. وعلاوة على ذلك، أنشئت بورصة وطنية للأخشاب لكنها لم تبدأ العمل بعد، بينما انتقل حجم أعمال قطاع الأخشاب من ١٤٠ إلى ٢٠٠ مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (ما يعادل ٢٦٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة).

١٧- بيد أنه أشار إلى أنه لا يستغل إلا ٦٠ نوعا لديه إمكانات تسويق من بين ٤٠٠ نوع الموجودة في غابون. ويود البلد زيادة هذا العدد إلى ما لا يقل عن ١٥٠ نوعا. ثم دعا إلى بذل مزيد من الجهود في مجال البحث والتطوير من أجل زيادة معرفة إمكانات القيمة المضافة. وأخيرا، أوصى بالمواءمة بين السياسات الوطنية من أجل زيادة التكامل بين اقتصادات المنطقة دون الإقليمية.

١٨- وتحدث السيد بيدرو، مدير المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا فاستعرض أولا عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن مسألة التحول الهيكلي. فما فتئت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تولي، منذ عام ٢٠١٠، اهتماما خاصا لقضايا التصنيع والتحول الهيكلي. وقد تنوعت المواضيع والقضايا التي جرى تناولها على مر السنين. ففي عام ٢٠١٠ على سبيل المثال، أيد ''التقرير الاقتصادي عن أفريقيا''، المنشور السنوي الرئيسي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، فكرة أن أفريقيا تحتاج إلى تحقيق نمو قوي لخلق فرص العمل اللائق. وفي عام ٢٠١١، حلل ''التقرير الاقتصادي عن أفريقيا'' دور الدولة في التنمية. ولهذه الغاية، أوصى التقرير باعتماد توجه إنمائي، على غرار كوريا واليابان. وأثار ''التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٢''، من جهته، ضرورة إطلاق العنان لإمكانات النمو في أفريقيا. وتمثل أحد التدابير الأساسية الموصى بها في توسيع حيز السياسات. وأشار المتحدث إلى أنه ينبغي تجاوز التفكير التقليدي لتوافق آراء واشنطن. وفي عام ٢٠١٣، ركز ''التقرير الاقتصادي عن أفريقيا'' على تعزيز التصنيع المتمحور على استغلال السلع الأساسية. وكان موضوع التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٤ هو التصنيع من خلال التجارة. وجرى فيه تحليل دور منطقة التجارة الحرة القارية التي من شأنها إيجاد سوق شاسعة

متاحة لكل بلد أفريقي. وتناولت الطبعات الثلاث الأخيرة للتقرير المسائل المؤسسية اللازمة لتعزيز التصنيع، والتصنيع القائم على مبادئ الاقتصاد الأخضر ودور التنمية الحضرية في تعزيز التصنيع.

١٩- وشدد السيد أنطونيو بيدرو أيضا على أهمية توليد وتقاسم المعارف من أجل تنقيح السياسات الصناعية. وفي هذا الصدد، فإن وثيقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المعنونة ''السياسة الصناعية التحويلية لأفريقيا'' تدحض الأسطورة القائلة بأن السياسة الصناعية أمر عفا عليه الزمن. فقد لجأت إليها العديد من البلدان ولا تزال. وتمثلت بعض العناصر الرئيسية الأخرى لرسالة المتكلم في أن التنويع الاقتصادي مرحلة لا غنى عنها لبلدان وسط أفريقيا التي لم يعد بوسعها الاعتماد على المنتجات النفطية فقط. وشدد أيضا على ضرورة تجاوز المزايا النسبية، وتحديد الصناعات الجديدة وتشجيعها، وحماية الصناعات الناشئة، ولا سيما في قطاع الصناعة التحويلية. وفي الختام، قال إنه آن الأوان للانتقال من مبادرات استخدام الموارد من أجل الهياكل الأساسية إلى مبادرات استخدام الموارد لأغراض التصنيع.

٢٠- وأشارت السيدة هيلين تسوبغني تيوما (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تديرها نساء)، في مداخلتها، إلى أن القيود التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحول دون عملها بفعالية في القطاع الصناعي في وسط أفريقيا تنقسم إلى قيود خارجية وداخلية. وتشمل القيود الخارجية عدم كفاية إمدادات الطاقة، وضعف مستوى التطور التكنولوجي، ورداءة الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات، ونقص اليد العاملة الماهرة، وتقلب الأسواق، وبيئة الأعمال التجارية غير المواتية، وصعوبات الوصول إلى رؤوس الأموال الدولية، وندرة التمويلات الداخلية بسبب نقص ثقافة التمويل. وعددت من بين القيود الداخلية صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصعوبات الامتثال لقواعد منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا، والإلزام بمسك صارم للحسابات.

٢١- وشددت المتحدثة لاحقا على الحاجة إلى تعزيز قدرات العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال أمور منها خصوصا إنشاء منابر تيسر الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة؛ وتحسين توافر ونوعية الهياكل الأساسية؛ ووضع خطط للتصنيع؛ ووضع خطط للتنمية تراعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أوصت بتخصيص تمويلات كافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع التكنولوجيات الجديدة، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة تقوم على المزايا النسبية الإقليمية.

٢٢- وقدم السيد جول توكا، الخبير الاقتصادي بأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عرضا ركز خلاله على ما تطرحه السياسة الصناعية في المنطقة دون الإقليمية من رهانات وتحديات وآفاق. وأشار بداية إلى أن الولاية الرئيسية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هي قيادة عملية التكامل الإقليمي في وسط أفريقيا وأن من شأن توسيع الأسواق أن يتيح تحقيق

وفورات الحجم وزيادة الإنتاج بتكلفة أقل. ثم أوضح أن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تعمل على صياغة سياسة صناعية إقليمية والتركيز على بعض المسائل مثل الحاجة إلى إيجاد موطئ قدم في السوق الإقليمية التي تضم ١٥٠ مليون نسمة، وتعد حاليا مستوردا صافيا. وقد أفضى النمو الحضري الكبير إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الصناعية ومواد البناء وهو ما يعني الحاجة للاستفادة من مزايا العولمة. وأشار إلى أن بلدان وسط أفريقيا بها مناجم حديد هامة يمكنها أن تلبي احتياجات البلدان الناشئة وأنه يمكن التفكير في جعلها قطبا للصناعة المعدنية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمنطقة أن تسعى إلى اجتذاب المستثمرين في الصناعة الزراعية في ضوء ما تزخر به من أراضي صالحة للزراعة وظروف مناخية مواتية، وأن نمو الطبقات الوسطى في البلدان الناشئة يعزز ارتفاع تكلفة اليد العاملة ويشكل فرصاً لتهيئة بلدان المنطقة من أجل أخذ موقعها ضمن البلدان التي تعرض يدا عاملة يسيرة التكلفة وبالتالي تجذب أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات المنقولة إلى الخارج؛ وتبوء موقع في سلاسل القيمة العالمية.

٢٣- وأوصى المتحدث في النهاية بنشر الصناعات من خلال اعتماد نظام للمجموعات المواضيعية/سلاسل القيمة، والالتزام القوي من جانب الدول بتمويل الهياكل الأساسية وهياكل الدعم، وتوطيد التكامل الإقليمي. وأضاف أن مسألة التمويل أمر بالغ الأهمية، وأنه ينبغي للبلدان أن تنظر في إنشاء صناديق سيادية يمكن استخدامها لتمويل هياكلها الأساسية. كما يشكل التأجير التمويلي خيارا ينبغي أن تستكشفه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. واختتم السيد توكا كلمته بالتشديد على أهمية تشجيع تصنيع يكفل الحفاظ على البيئة.

٢٤- وتناول السيد ناسيس باليسي شاسم، الممثل الإقليمي لمركز الجنوب الشرقي للاتحاد المشترك لأرباب العمل في الكاميرون، دور القطاع الخاص في التنمية الصناعية. واستعرض بتعمّق حالة التنمية الصناعية في وسط أفريقيا قبل أن يؤكد أن هذه المنطقة دون الإقليمية تستورد في المقام الأول منتجات صناعية ولا تصدر إلا منتجات أولية. واعتبر أن نموذج النمو ليس مستداما وأن القطاع الصناعي في المنطقة ليس جذابا لا للقطاع الخاص المحلي، ولا للمستثمرين الأجانب، بالنظر إلى أن سياسة الضرائب تتسم بتعدد الاقتطاعات وارتفاع معدلاتها. كما أن تردي نوعية الهياكل الأساسية وتدني مستوى التعليم، ونقص التمويل المخصص للأنشطة الطويلة الأجل، وممارسة التهريب، وعدم استقلال السلطة القضائية كلها عوامل غير مواتية لاجتذاب المستثمرين الأجانب. واختتم مداخلته بتوصية الدول بحماية الصناعات المحلية، وخاصة من خلال ضمان تخصيص قسم من المشتريات العامة لها وحظر استيراد بعض السلع الاستراتيجية من أجل تنمية الصناعة المحلية.

٢٥- وانصبت المناقشات التي أعقبت العروض التي قدمها أعضاء حلقة النقاش أساسا على دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تعزيز النمو، وإنشاء مراكز بحوث إقليمية، والحاجة

إلى تحليل الطلب في بلدان المنطقة دون الإقليمية بغية تحديد العرض والاستفادة من أوجه التآزر الممكنة، ورفع الحواجز أمام التجارة، والحاجة إلى إنشاء أو تعزيز أطر للحوار بين القطاعين العام والخاص.

٣- أعمال الأفرقة المواضيعية

٢٦- شكل المشاركون، في وقت لاحق، ثلاث مجموعات لتعميق النقاش في المواضيع التالية: (أ) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسلاسل القيمة؛ و(ب) أدوات تمويل التنمية الصناعية؛ و(ج) وضع وتنفيذ السياسات الصناعية.

٢٧- وخلال الجلسة العامة، عرضت الأفرقة نتائج أعمالها. وتركزت هذه الأخيرة على التوصيات. وأنشئ فريق عامل مصغّر بعد ذلك لاستعراض جميع التوصيات من أجل ما يلي: (أ) تجميعها؛ و(ب) تقييم مدى إمكانية تنفيذها في السياق العالمي ودون الإقليمي؛ و(ج) اقتراح جدول زمني على المدى القصير والمتوسط والطويل؛ و(د) تحديد الشركاء أو الجهات التي يمكن أن تسهم في هذا التنفيذ؛ و(هـ) إبراز دور القطاع الخاص والشركاء التقنيين والماليين؛ و(و) تحديد المصادر المحتملة للتمويل.

٢٨- وعُرضت نتائج أعمال الفريق المصغر على الجلسة العامة في شكل مصفوفة من التوصيات، قام المشاركون باستعراضها واعتمادها. بيد أنهم شددوا على ضرورة التحقق من إطلاع صناع القرار على هذه التوصيات، وكذا إنشاء آلية لرصد وتقييم تنفيذها مع إشراك كامل لمكتب لجنة الخبراء الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، ذكرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن المسألة تشكل سلفا موضوع تأمل داخلي في إطار إعادة هيكلة الآليات الحكومية الدولية من أجل تحسين فعاليتها. وهكذا رتب المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا لعقد اجتماعات فصلية مع مكتب لجنة الخبراء الحكومية الدولية.

٢٩- وإضافة إلى ذلك، طلب الخبراء إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تطرح مسألة السياسة الصناعية في مستوى أعلى لكي تتجاوز مرحلة الأمنيات وتترجم إلى نتائج ملموسة وواقعية.

٤- المناقشة على مائدة العشاء

٣٠- نظم المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا عشاء مناقشة تبادل خلاله المشاركون في حلقة النقاش الآراء مع الخبراء بشأن موضوع لجنة الخبراء الحكومية الدولية من أجل تعميق التفكير.

٥- تقرير عن أنشطة المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا عام ٢٠١٦ وبرنامج عمله لعام ٢٠١٧

٣١- قدمت الأمانة تقريرا عن حصيلة أنشطة المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا عام ٢٠١٦ وبرنامج عمله لعام ٢٠١٧. وبدأ المتكلم بالإشارة إلى هدف برنامج عمل المكتب لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والنتائج المتوقعة منه قبل أن يعدِّد الأنشطة التي نفذت بغية تعزيز التحول الهيكلي للاقتصادات في وسط أفريقيا وتسريع وتيرة التكامل الإقليمي. ويتعلق الأمر بأمور منها إعداد منشورات وإطلاقها، وعقد اجتماعات وحوارات رفيعة المستوى، وكذا تقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية. كما عرض توقعات برنامج العمل الذي سيواصل إعطاء الأولوية للتنويع الاقتصادي وتسريع التكامل الإقليمي، مع التشديد على تأثير الإصلاحات الجارية لمنظومة الأمم المتحدة في البرنامج المذكور.

٣٢- وأحاطت اللجنة علما بالأنشطة التي نفذها المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا. وقد أنجز هذا الأخير فعليا كامل برنامجه في ٢٠١٦. بيد أن الخبراء طلبوا إلى المكتب أن يسلط الضوء، في تقريره المقبل عن الأنشطة، على النتائج المحققة وأثرها وكذا الجدول الزمني لتنفيذ الأنشطة.

٦- التقدم المحرز مؤخرا والآفاق على الصعيد الاقتصادي في وسط أفريقيا

٣٣- تابع الخبراء باهتمام كبير العرض الذي قدمته الأمانة بشأن التقدم المحرز مؤخرا والآفاق الاقتصادية في وسط أفريقيا. وأشار خبير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن أداء الاقتصاد الكلي في وسط أفريقيا سجل تراجعا بسبب انخفاض أسعار النفط الدولية. فقد انخفض النمو في منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا من ١،٦ في المائة عام ٢٠١٥ إلى ٠،٢ في المائة عام ٢٠١٦. وفيما يتعلق بإدارة المالية العامة، أكد المتكلم أنها اتسمت باتساع العجز في الميزانية في جميع البلدان المنتجة للنفط وأن التجارة الخارجية أبانت عن تدهور رصيد الحساب الجاري، وهو ما يعزى إلى أمور منها تدهور الموازين التجارية والخدمات والإيرادات في جميع البلدان تقريبا. ولاحظ مقدم العرض أن ارتفاع مستويات الاستدانة يطرح، في الأجل الطويل، مشكلة لتنمية بلدان المنطقة دون الإقليمية. غير أنه شدد على أن التضخم قد بقي تحت السيطرة نسبيا في منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، بفضل السياسات النقدية التيسيرية. واختتم بنبرة متفائلة قائلا إن الآفاق ستكون مواتية أكثر في عام ٢٠١٨ منها في عام ٢٠١٧ على افتراض استمرار انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي والزيادة المتوقعة في أسعار السلع الأساسية التصديرية الرئيسية، ولا سيما النفط.

٣٤- وتناولت المناقشات التي تلت بصورة أساسية هشاشة اقتصادات أفريقيا الوسطى والحاجة إلى التخفيف من قابليتها للتأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية، وذلك من خلال تسريع تنويع الهيكل الإنتاجي. واعتبرت السياسات المالية المسايرة للتقلبات الدورية في أوقات ارتفاع أسعار النفط ومستوى وسرعة الاستدانة من بين الأسباب الرئيسية للصعوبات المالية التي تواجهها بلدان المنطقة دون الإقليمية. وأوصى الخبراء أيضا بأنه ينبغي إيلاء الأهمية للتقارب الفعلي لاقتصادات الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وليس للتقارب الاسمي. وشددوا أيضا على الحاجة إلى فهم أفضل للتحول الهيكلي لاقتصادات المنطقة دون الإقليمية.

٧- حالة تنفيذ البرامج الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية

٣٥- قدمت الأمانة التقرير السنوي المتعلق بحالة تنفيذ البرامج الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية. وكُرس التقرير للتقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في وسط أفريقيا. ووفقا للتقرير، على الرغم من أوجه التقدم المشجعة في بلوغ بعض الأهداف، لا تزال المنطقة دون الإقليمية تواجه صعوبات في القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحسين الصحة والتعليم، والوصول إلى الهياكل الأساسية. وأبرز العرض أيضا التحديات التي ينبغي لبلدان وسط أفريقيا أن تتصدى لها في مجال التخطيط والتمويل والمتابعة وفي إعداد الإحصاءات من أجل التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تعمل البلدان على مواءمة أطرها وأدواتها للتخطيط الاستراتيجي مع هاتين المبادرتين وتكفل اتساقها معهما.

٣٦- وفي المناقشات التي تلت العرض، شدد الخبراء على أهمية أن تتولى الدول زمام المبادرة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة من أجل كفالة تعزيزها وتبنيها، وفي الوقت نفسه مواءمة المؤشرات مع السياق المحلي. كما أشاروا إلى ضرورة استخدام مؤشرات إحصائية مصنفة لإجراء تفسير دقيق للمؤشرات التي من شأنها قياس التخفيف من حدة الفقر.

٨- البعد دون الإقليمي للمنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة

٣٧- قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ورقة بعنون: ''نحو منتدى أفريقي إقليمي للتنمية المستدامة أكثر فعالية: تعزيز آليات المشاركة دون الإقليمية''، بغية تحفيز المشاركة الفعالة للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في المنطقة دون الإقليمية في المراحل التحضيرية وفي المنتدى الأفريقي للتنمية المستدامة.

٣٨- وذكَّر المتكلم بداية بقرار الجمعية العام ٢٩٠/٧٦ المؤرخ تموز/يوليه ٢٠٠٣ الذي أنشأ رسميا المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بوصفه الهيئة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة المعنية بقضايا التنمية المستدامة. وينعقد هذا المنتدى تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ويستند، تحقيقا لهذه الغاية، على المشاورات الإقليمية. وأوصى القرار نفسه اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، ومنها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بتيسير هذه المشاورات الإقليمية. وستقدم نتائج تلك المشاورات إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى للنظر فيها.

٣٩- ومن ثم عدَّد المتحدث الأطر التوجيهية للمنتدى، وهي اعتماد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛ واعتماد خطة العشرية الأولى لخطة عام ٢٠٦٣ هذه في حزيران/يونيه ٢٠١٥ واعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٥. وأضاف أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كُلفت بأن تنظم سنويا منتدى أفريقيا بشأن موضوع يتماشى مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى ليكون بمثابة منبر يهدف من جهة إلى الوقوف على حالة التنفيذ المتكامل للخطتين، ومن جهة ثانية إلى اعتماد موقف مشترك للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، يتيح هذا المنتدى للبلدان فرصة للمشاركة، على أساس طوعي، في الاستعراض الوطني الدوري لحالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أنه لم يشارك أي بلد من وسط أفريقيا بعد في هذه العملية، لكن جمهورية الكونغو قد سجلت للمشاركة في منتدى عام ٢٠١٨.

٤٠- وختم المتكلم عرضه باقتراح إجراءات ملموسة لتعزيز انخراط المنطقة دون الإقليمية في عملية منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

بالنسبة للدول الأعضاء:

- إنشاء مرصد وطني لمتابعة أهداف التنمية المستدامة؛
- تحديد الخبراء الوطنيين من أجل المشاركة في شبكة افتراضية للممارسين وفي آلية الاستعراض دون الإقليمية التي ستنشئها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛
- المشاركة بفعالية في منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، وكذا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

بالنسبة للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

منتدى عام ٢٠١٨:

- الحرص على تعيين الخبراء الوطنيين الذين سيشاركون في مناقشات الشبكات الافتراضية للممارسين؛
- إطلاق وإدارة الشبكات الافتراضية للممارسين المعنية بأهداف التنمية المستدامة المحددة لمنتدى عام ٢٠١٨ وخطة عام ٢٠٦٣؛
- الإنشاء التدريجي لقاعدة بيانات للمعلومات والمعارف، وللممارسات الجيدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ في المنطقة دون الإقليمية؛
- تجميع تقرير الشبكات الافتراضية للممارسين في شكل رسائل رئيسية توطئة لاعتماده؛
- إحالة الرسائل الرئيسية رسميا إلى منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨.

منتدى عام ٢٠١٩:

- المطالبة بتعيين خبراء للمشاركة في الشبكات الافتراضية للممارسين المعنية بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ فيما يتصل بمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩؛
- إطلاق وتنسيق مناقشات الشبكات الافتراضية للممارسين؛
- تجميع نتائج المناقشات في شكل رسائل رئيسية للمنطقة دون الإقليمية؛
- تقديم هذه الرسائل للمناقشة خلال اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية لعام ٢٠١٨؛
- تنسيق اعتماد الرسائل الرئيسية للمنطقة دون الإقليمية؛
- تقديم الرسائل الرئيسية للمنطقة دون الإقليمية إلى منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩.

٤١- وأحاط المشاركون علما بالعرض والتوصيات. وأعربوا عن استعدادهم لدعم مشاركة بلدانهم في الاستعراض الوطني الطوعي لمنتدى عام ٢٠١٨ وتأييدهم للاستعراض الوطني الطوعي لمنتدى عام ٢٠١٩.

٩- تنفيذ المبادرات دون الإقليمية في وسط أفريقيا: خدمة التجوال

٤٢- قدمت الأمانة التقرير المتعلق بحالة خدمة التجوال في وسط أفريقيا. وأشار خبير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بعد شرح المفهوم، إلى أن التجوال يشكل واحدا من بين ستة عشر مؤشرا للتكامل الإقليمي في أفريقيا، اشترك في وضعه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي. ثم عرض تجارب المناطق دون الإقليمية الأخرى في إقامة خدمة التجوال وأبرز الأداء الجيد لمنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. كما سلط الضوء على الفوارق في التعريفات التي يمارسها مشغلو الخدمة في وسط أفريقيا، والتي يمكن أن تتراوح بين ضعف واحد وخمسة أضعاف على حساب المستهلكين. وأوضح أن هذا الوضع يرجع إلى عدم وجود إطار تنظيمي دون إقليمي، يكون متوائما وملزما ويجبر مشغلي شبكات الهاتف النقال على العمل بأسعار قريبة من المعدلات المحلية. وفي ضوء ذلك، قدم المتكلم التوصيات التالية: (أ) وضع وتنظيم الجهات التنظيمية لكل بلد في المنطقة دون الإقليمية لمذكرة تفاهم إقليمية تنظم الجوانب التقنية والتعريفية والقانونية للتجوال؛ و(ب) إنشاء لجنة دون إقليمية مسؤولة عن إقامة خدمة التجوال؛ و(ج) اعتماد استراتيجيات مشتركة للحد من التعريفات؛ و(د) تنفيذ اتفاقات تجوال على الشبكات المتنقلة.

٤٣- وعقب العرض، ركزت المناقشات على التعريفات المفرطة التي يفرضها بعض مشغلي الخدمة. وفي هذا الصدد، دعا المشاركون إلى أن تنظم الهيئات التنظيمية دون الإقليمية هذه التعريفات، وشجعوا الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تنفيذ التوصيات المقدمة بشأن التجوال، خلال اجتماع الوزراء المسؤولين عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في برازافيل.

١٠- التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٧

٤٤- أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا طبعة عام ٢٠١٧ من التقرير الاقتصادي عن أفريقيا. ويركز التقرير على ''التصنيع والتنمية العمرانية في خدمة التحول في أفريقيا''. وقد سبق إطلاقَه بيانٌ أدلت ى به نائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وعرض التقرير في جزأين.

٤٥- وخصص الجزء الأول منه للسياق الاقتصادي والاجتماعي للقارة الأفريقية، الذي يتميز بآفاق نمو واعدة في الأجل الطويل، على الرغم مما شهدته الآونة الأخيرة من تباطؤ الاقتصاد العالمي وضعف الأداء الاقتصادي. وتبقى البارمترات الأساسية للاقتصاد متينة من حيث أن أمام وتيرة النمو مجالا واسعا للاستفادة من العائد الديمغرافي، وكذلك من برنامج التصنيع والتحول الهيكلي. بيد أن هذه الآفاق ستتوقف إلى حد كبير على إدارة التحول الحضري السريع. وبالفعل، تشهد المنطقة أسرع وتيرة تنمية حضرية في العالم بعد آسيا، وفي أقل من ٢٠ عاما سيغلب عليها الطابع الحضري.

٤٦- وسلط الجزء الثاني من العرض المخصص لموضوع التقرير الضوء على إشكالية التنمية الحضرية في القارة والروابط بين التنمية الحضرية والتحول الهيكلي، بما في ذلك التصنيع، والسياسات التي يتعين تنفيذها من أجل تعزيز تعبئة الإمكانات الحضرية من أجل التصنيع. ويتبين من مؤشرات التنمية الحضرية، على وجه الخصوص، أن هذا الاتجاه القوي ذا الطابع المتعدد الأبعاد سيطبع بلدان القارة في العقود المقبلة. وعلاوة على ذلك، تثبت النظرية والتاريخ الاقتصاديان الحديثان أنه لا يمكن تحقيق تحول هيكلي وتصنيع من دون تنمية حضرية. بيد أن التنمية الحضرية التي حدثت في أفريقيا لم تأخذ في الحسبان بعدها الاقتصادي. وأوصي المتكلم فيما أوصي به بإدماج التنمية الحضرية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ووضع سياسات صناعية متسقة مع السياسات الحضرية من أجل تعبئة أفضل لإمكانات التنمية الحضرية. كما وجه بعض التوصيات إلى الخبراء لكي يدمجوا بصورة أفضل إشكالية التنمية الحضرية في عملية التحول الهيكلي، ولا سيما التصنيع.

٤٧- وهنأ الخبراء الأمانة على جودة التقرير وأهمية الموضوع في ضوء الرهانات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة دون الإقليمية. وفي نهاية المناقشات، قدموا التوصيات التالية:

التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات دون الإقليمية:

- تسليط الضوء على فرص وتحديات التنمية الحضرية في جميع الدراسات والأعمال المتعلقة بعملية التحول والتنمية الصناعية في وسط أفريقيا.

التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء

- دمج التنمية الحضرية بأبعادها الديمغرافية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والسياسات القطاعية، بما فيها المتعلقة بالتنمية الصناعية، والزراعة، والتجارة، والابتكار، والهياكل الأساسية، وتشجيع الاستثمار.

التوصيات الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- تنظيم اجتماعات إقليمية ودون إقليمية، بما في ذلك في إطار لجنة الخبراء الحكومية الدولية، بشأن التحول الهيكلي، والسياسات الصناعية، والتنمية الحضرية.

- دعم الدول الأعضاء في تعميم إشكالية التنمية الحضرية في الرؤى والسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والسياسات الصناعية لبلدان المنطقة دون الإقليمية.

١١- اجتماع الخبراء المخصص

٤٨- حضر المشاركون اجتماع الخبراء المخصص الذي عُقد بالتعاون مع لجنة الخبراء الحكومية الدولية من أجل استعراض وإثراء تقرير الدراسة المعنونة ''تسخير إمكانات الصناعة الزراعية لدعم التحول الهيكلي في وسط أفريقيا''.

٤٩- وأشار مدير المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا، في ملاحظاته الافتتاحية، إلى أن الصناعة الزراعية تشكل ممرا إلزاميا نحو التحول الهيكلي والتنمية الاقتصادية لبلدان المنطقة دون الإقليمية. وأكد بعد ذلك أن تنمية الصناعة الزراعية توفر إحدى أفضل فرص تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتكوين الثروة، والحد من الفقر في وسط أفريقيا.

١٢- عرض التقرير عن الدراسة التي موضوعها ''تسخير إمكانات الصناعة الزراعية لدعم التحول الهيكلي في وسط أفريقيا''

٥٠- كان هدف الدراسة التي موضوعها تسخير إمكانات الصناعة الزراعية لدعم التحول الهيكلي في وسط أفريقيا هو المساهمة في التفكير في طرائق تحقيق نمو متنوع وشامل اجتماعيا، من خلال تنمية الصناعة الزراعية في وسط أفريقيا. وفي هذا السياق، استند عرض التقرير إلى ثلاث نقاط رئيسية. تمثلت النقطة الأولى في تقديم معلومات محدثة عن حالة الصناعة الزراعية في وسط أفريقيا وإمكاناتها وأدائها. وتبين منها أن لوسط أفريقيا إمكانات هائلة في مجال الصناعة الزراعية لا يزال استغلالها دون المستوى وتتطلب تنفيذ سياسات إنمائية تشجع استغلالها بصورة أكثر فعالية من أجل المساهمة بشكل أفضل في تحقيق التحول الهيكلي للمنطقة دون الإقليمية. ثم استعرضت الدراسة بعد ذلك حصيلة سياسات تنمية الصناعة الزراعية وحددت الثغرات التي تحول دون تحقيق كامل نتائجها. واختتمت بتحديد خمسة مجالات ذات أولوية لتشجيع الصناعة الزراعية، وهي: توافر المدخلات وإتاحة الحصول عليها، وتكثيف الإنتاج، وتوافر الهياكل الأساسية وتيسير الوصول إليها، والتحويل، وأخيرا التسويق.

٥١- وأبرزت المناقشات التي تلت ذلك أهمية مسائل ملكية الأراضي وتمكين المرأة. واقترح الخبراء إعادة ترتيب محاور التدخل ودعوا إلى زيادة الاتساق في صياغة وتنفيذ سياسات تنمية الصناعة الزراعية. وشددوا على الحاجة إلى زيادة الاستثمار في البحث وفي تطوير سلاسل القيمة من أجل تعزيز الإنتاجية.

٥٢- وعقب المناقشات، قدم الخبراء التوصيات التالية:

التوصيات الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- تحديث إحصاءات الدراسة واستكمال المعلومات الناقصة بالنسبة لبعض البلدان.
- التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعميق بحث مسألة وصول المرأة إلى الأراضي.
- تطوير التحليل المتعلق بمسألة الاستيلاء على الأراضي.
- إدراج مصفوفة أهداف التنمية المستدامة في التقرير.

التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء

- مواءمة سياسات تنمية الصناعة الزراعية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.
- زيادة الاستثمار في إنتاج الإحصاءات ونشرها.
- تنمية المهارات المهنية في مجال تربية الأحياء المائية والصناعة الزراعية.
- تعزيز قدرات الإدارات المكلفة بالتنمية الزراعية والريفية.

١٣ - التجارب الوطنية في مجال تطوير الصناعة الزراعية

٥٣- خلال هذا الاجتماع، تبادل الخبراء التجارب الوطنية في مجال تطوير الصناعة الزراعية.

٥٤- وأشار ممثل غابون إلى أن الخطة الاستراتيجية لغابون الناشئة تتضمن برنامجا طموحا لتطوير الصناعة الزراعية، وأن هذا البرنامج يقوم على ثلاث ركائز (النمو والعمالة والزراعة). وأضاف أن من شأن البرنامج أن يسهم أيضا في تحسين الناتج المحلي الإجمالي بما بين ٤ إلى ٥

في المائة. وأشار أيضا إلى أن هناك خطة وطنية لتوزيع الأراضي موجهة نحو إنشاء التعاونيات، وأوضح أن غابون منخرطة بقوة حتى الآن في غراسة نخيل الزيت، والمطاط، وقصب السكر ريثما يتم تطوير قطاعات زراعية أخرى واعدة. وأبلغ المشاركين بأن الحكومة قد دخلت في عملية شراكة بين القطاعين العام والخاص تقوم على ثلاث دعائم (بيئية، واجتماعية، واقتصادية) مع شركة أولام (OLAM) في إنتاج نخيل الزيت، وأن هذه الشركة هي ثاني أكبر رب عمل بعد الدولة في غابون.

٥٥- وذكر خبير الكاميرون، من جانبه، أن بلده قد وضع برنامجا لتطوير سلاسل القيمة الزراعية من أجل تجميع أصحاب المصلحة في القطاع (الموردون، ومؤسسات الصناعة التحويلية، والمنتجون). وإضافة إلى ذلك، للبلد برنامج لتطوير الأسواق الزراعية سيكون بمثابة حلقة وصل بين المنتجين المنتظمين في تعاونيات (ذرة — منيهوت — ذرة بيضاء) وشركات الصناعة الزراعية.

٥٦- وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، أشار مندوبها إلى أن بلده يدرس، في ضوء الحالة الراهنة، برنامجا واسعا لإنعاش الزراعة يعطي أفضلية لإنشاء التعاونيات، من أجل تطوير المنتجات الزراعية، وأن هذا البرنامج سيكون مصحوبا بتدابير إدارية ترمي إلى تيسير حصول المزارعين على التكنولوجيات.

٥٧- وتحدث خبير بوروندي، من جهته، عن الاستراتيجية الإقليمية للتصنيع للفترة ٢٠١٢-٢٠٣٢ التي وضعتها جماعة شرق أفريقيا، والتي تشكل الإطار المرجعي لسياستها الصناعية. وقال إن بوروندي وضعت استراتيجية زراعية وطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ تندرج في إطار تمديد خطة الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٦ التي أطلقت في إطار التعافي من الأزمة وتوطيد الأمن، وإعادة الإعمار، وإنعاش القطاع الزراعي بغية تصحيح المالية العامة، وزيادة الإيرادات، وتحسين القدرة الشرائية للسكان الريفيين والحضريين. وقد التمست الحكومة دعما من الاتحاد الأوروبي من أجل تطوير قطاعات التصدير في الأسواق الإقليمية والأوروبية. وتهدف هذه الخطوة في المقام الأول إلى تصنيف البن عالي القيمة المضافة، وقصب السكر، والزيوت الأساسية، وكذا منتجات الألبان ومشتقاتها.

٥٨- وأشار خبير الكونغو إلى وجود برنامج قيد التنفيذ لتنمية الصناعة الزراعية في قطاعات البن والكاكاو، بدعم من البنك الدولي.

٥٩- وذكر ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، من جهته، أن لبلده خطة وطنية للاستثمار الزراعي (٢٠١٣-٢٠٢٠) وأن هذه الخطة حددت سلفا الإطار الوطني للتخطيط للقطاع الزراعي والتنمية الريفية. وتهدف الخطة إلى حفز نمو سنوي مستمر للقطاع الزراعي من أجل الحد من الفقر، وضمان الاكتفاء الذاتي الغذائي، وتوليد العمالة المستدامة. وفيما يتعلق بالتدريب في

القطاع، قال إن هناك مركزا للتدريب الزراعي يتولى تدريب التقنيين من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية ومستوى تصنيعها. كما أنشأت جمهورية الكونغو الديمقراطية صندوقا بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بأسعار فائدة مغرية جدا من أجل المساعدة في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأنجزت مبادرات أخرى، مثل تشييد مصنع للأسمدة، وإنشاء أقطاب زراعية بشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء نافذة واحدة. وأضاف أنه على الرغم من كل هذه التدابير، انخفض عدد الشركات من ٩٠٠٠ عشية الاستقلال إلى ٥٠٠ في الوقت الحاضر.

٦٠- وقال خبير أنغولا إن القطاع الزراعي لبلده، الذي أهمل أثناء الحرب الأهلية، قد أصبح قطاعا للتنمية الاستراتيجية من أجل التنويع الصناعي والحد من الفقر. وأورد ضمن الحوافز مبادرات من مثل إنشاء مصنع للأسمدة، وإيجاد تأمين زراعي، وإنشاء نافذة واحدة تتيح تأسيس مؤسسة تجارية في ٤٨ ساعة. كما استعاد الإنتاج الحيواني مستواه مع إتاحة جملة أمور منها إنشاء مراكز إنتاج الصيصان. وفي مجال الصيد البحري، جرى العديد من الاستثمارات لشراء سفن الصيد وتشييد معامل طحين السمك.

٦١- وأفاد ممثل تشاد اللجنة، من جانبه، بأن لبلده خطة خمسية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨ تهدف إلى زيادة توافر الحبوب وتنشيط الإنتاج الزراعي. وأشار إلى أن الإنتاج الزراعي لا يزال غير قابل للتنبؤ به، كما أنه يعتمد على معدلات سقوط الأمطار. وأضاف أن خطة الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨ ترتكز حول خمسة محاور:

- التحكم في استخدام المياه؛
- تكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي؛
- دعم النهوض بالقطاعات الزراعية وإدارة الأزمات الغذائية؛
- تعزيز قدرات خدمات الدعم التقني، ولا سيما رابطات أرباب العمل؛
- تعزيز/تطوير القطاعات الواعدة (السمسم، والفول السوداني، وزبدة الشيا، والصمغ العربي).

٦٢- واعتبر ممثل تشاد أن القطاعات الواعدة تشكل المصدر الرابع للعملات الأجنبية بالنسبة لتشاد. وأضاف أن المنتجات (القطن، والفول السوداني، والصمغ العربي، والسمسم) تصدر من دون قيمة مضافة. وقال إن الهدف من الخطة هو تحويلها قبل تصديرها. وبالتالي، ينبغي للمخططين أن يستخلصوا، في تصميم البرنامج الوطني للتصنيع، الدروس من المشاريع

الصناعية السابقة (قطن تشاد ومعمل عصير الفواكه) التي أنشئت في مناطق بعيدة عن أحواض تجميع المواد الأولية التي يتعين أن تستخدم مدخلات فيها.

١٤- أعمال الفريق

٦٣- تشكَّل فريقان عاملان وتركزت المناقشات داخل كل واحد منهما على تحديات زيادة الإنتاجية الزراعية وتحديث سلاسل القيمة وعُرضت نتائج أعمال الفريق في الجلسة العامة.

١٥- تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع المقبل

٦٤- سيجري المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا، في الوقت المناسب، مشاورات مع سلطات الدول الأعضاء، ولا سيما تشاد، من أجل تحديد موعد ومكان الاجتماع المقبل للجنة الخبراء الحكومية الدولية.

١٦- مسائل أخرى

٦٥- لم تثر أي مسألة في إطار هذا البند.

سابعا- موضوع وتاريخ ومكان الاجتماع المقبل للجنة الخبراء الحكومية الدولية

٦٦- اقترحت اللجنة الموضوع التالي: ''تمويل التصنيع في وسط أفريقيا''. وسيتيح هذا للجنة الخبراء الحكومية الدولية مواصلة المناقشات المتعلقة بالتصنيع في وسط أفريقيا.

ثامنا- اعتماد تقرير الاجتماع

٦٧- اعتمد المشاركون توافق آراء، سمي ''توافق آراء دوالا''، (أنظر المرفق). وتدعو هذه الوثيقة إلى نقلة نوعية ''من نموذج استخدام الموارد من أجل الهياكل الأساسية إلى نموذج استخدام الموارد لأغراض التصنيع (R4Id)''. ويتطلب ذلك فيما يتطلب إنشاء مناطق صناعية وأقطاب نمو، وتسريع تنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي ''تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية (BIAT)'' ، وتطوير تصنيع قائم على استغلال وتحويل الموارد الطبيعية الوفيرة، وتعزيز التنسيق فيما بين القطاعات والحوار بين القطاعين العام والخاص.

تاسعا- الاختتام

٦٨- في نهاية الأعمال، وجهت اللجنة خطاب شكر إلى فخامة السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، وإلى شعب الكاميرون على الاستقبال الحار وكرم الضيافة اللذين حُف بهما جميع المشاركين أثناء إقامتهم في دوالا.

٦٩- وبعد مداخلة مدير المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا، السيد أنطونيو بيدرو، شكر نائب المدير المكلف بالعلاقات التجارية والإقليمية والدولية بوزارة التجارة في الكاميرون، السيد إيمانويل مبارغا، الخبراء على مشاركتهم الفاعلة في الأعمال قبل أن يعلن اختتام الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية في وسط أفريقيا.

المرفق

توافق آراء دوالا*

ديباجة

نحن، المشاركين في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية لوسط أفريقيا المعقودة في إطار موضوع: ''صنع في وسط أفريقيا: من حلقة مفرغة إلى حلقة مثمرة ''،

إذ نمثل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية (الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ومؤسساتها المتخصصة، والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية)، والقطاع الخاص (منظمات أرباب العمل، وغرف التجارة، وما إلى ذلك)، والمجتمع المدني، وكذلك وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وغيرهم من الشركاء الماليين والتقنيين، المجتمعين في دوالا، بجمهورية الكاميرون، بمبادرة من مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دون الإقليمي لوسط أفريقيا، وبتعاون مع حكومة الكاميرون،

وإذ نلاحظ أن متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان ٥ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥، وأن النمو الاقتصادي في وسط أفريقيا لم يسرِّع وتيرة التصنيع ولم يعزز تطور التجارة داخل الإقليم،

وإذ نلاحظ أن العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية المتضررة من انهيار أسعار السلع الأساسية، ولا سيما النفط، تواجه اختلالات كبرى في الاقتصاد الكلي تتسم بانكماش النمو، وتصاعد المديونية، وتفاقم العجز التجاري والمالي، وانخفاض كبير للاحتياطيات من العملات الخارجية،

وإذ نسلم بأن نظام الإنتاج الحالي لم يكن قادرا على توليد حلقة مثمرة لنمو شامل للجميع، وذلك أساسا بسبب التركيز الشديد لعوامل الإنتاج والموارد في الأنشطة المنخفضة الإنتاجية،

وإذ نرى أنه لتعزيز التحول إلى مسار النمو المستدام والتنمية البشرية الطويلة الأجل، يجب أن ينبع التحول الهيكلي المتوقع في وسط أفريقيا من عملية تصنيع ترتكز على السلع الأساسية، بالنظر إلى الإمكانات الموجودة من الموارد الطبيعية،

* صدر بدون تحرير رسمي

وإذ ندرك أن التنويع الاقتصادي من خلال تسريع عملية التصنيع مسار حتمي نحو تحقيق النمو الشامل للجميع والمستدام ونحو إحداث القطيعة مع أوجه الضعف الناشئة عن زيادة الاعتماد على المواد الخام غير المجهزة،

وإذ نضع في اعتبارنا البيان الصادر عن مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا، المعقود في ياوندي بالكاميرون في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي حدد خطوات نحو تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في الأجل القصير وتكثيف التدابير والإجراءات الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي،

لذا نعتمد توافق الآراء التالي من أجل تسريع التنويع الاقتصادي من خلال التصنيع:

من المهم إعطاء الأولوية للسياسة الصناعية في الرؤى والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وفي الوقت نفسه ضمان الاتساق مع بقية الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية، وخاصة سياسات التجارة والتوسع الحضري. وبناء على ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز إطار مناسب للاقتصاد الكلي تدعمه سياسات عامة فاعلة ومقاومة للتقلبات الدورية، وتعزيز روح المبادرة والابتكار والقدرة على المنافسة.

وبناء على ذلك، من المهم توليد أو تحديث الأطر السياساتية الوطنية ودون الإقليمية للتصنيع. وعلى المستوى دون الإقليمي، يجب مواءمة إطار التصنيع مع إيلاء الاعتبار الواجب للعملية الجارية لترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وعلى الصعيد الوطني، يجب أن تصاغ سياسات صناعية وتنفذ بفعالية، مع الالتزام على أعلى مستوى ممكن. وعلاوة على ذلك، يجب تقوية المؤسسات والآليات والأدوات وتعزيز إطار للتنسيق بين القطاعات وللتشاور بين القطاعين العام والخاص.

ومن الضروري تنظيم اجتماعات إقليمية رفيعة المستوى منتظمة بين الدول الأعضاء والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، ولا سيما في إطار مؤتمرات القمة السنوية بشأن التنمية الصناعية في أفريقيا الوسطى.

ومن أجل تسريع عملية التصنيع في أفريقيا الوسطى، لا بد من رفع مستوى الإنتاجية والقدرة التنافسية وجاذبية الاقتصادات والتكامل على الصعيد دون الإقليمي.

وفي ضوء ذلك، من المهم ضمان ألا يكون التصنيع تحوليا في السلع الأساسية فقط ومتمحورا عليها وحدها، بل تحركه التجارة ويشجع قطاع الصناعات الزراعية والصناعات التحويلية.

وبناء على ذلك، يجب التركيز على نحو خاص على العلامة التجارية ''صنع في وسط أفريقيا''، وكذلك إنشاء مناطق صناعية ومراكز نمو، من أجل تسريع تنفيذ مبادرة ''تعزيز التجارة داخل أفريقيا''، ودعم تنمية سلاسل القيمة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، وكذا تقديم الدعم إلى الصناعات الناشئة.

ويعد إضفاء القيمة على المنتجات المحلية وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أمرا أساسيا في تعزيز قدرتها على المنافسة من أجل تحسين الاندماج في سلاسل القيمة.

ولا غنى عن تيسير الوصول إلى أدوات التمويل الوطنية ودون الإقليمية المناسبة لاحتياجات ومتطلبات السياسة الصناعية التحولية. ولقد آن الأوان لتنويع شراكات من قبيل ''تسخير الموارد من أجل الهياكل الأساسية'' واختيار شراكات من نوع ''تسخير الموارد من أجل التصنيع''، حيث ستشكل مواردنا الطبيعية أساس تصنيعنا.

وجميع توصيات الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية الواردة في المرفق ١ يتعين أن يوجه إليها انتباه الأجهزة المعنية بالسياسات العامة في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والدول الأعضاء. وسيتولى مكتب لجنة الخبراء الحكومية الدولية رصدَ تنفيذ توافق آراء دوالا والتوصيات الواردة فيه، بمساعدة من مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دون الإقليمي لوسط أفريقيا.

قرار شكر

نحن، المشاركين في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية لوسط أفريقيا، المجتمعين في دوالا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نعرب عن امتناننا لصاحب الفخامة السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون ورئيس الدولة، على تكرمه باستضافة الدورة.

ونتقدم بالشكر أيضا لحكومة وشعب جمهورية الكاميرون على ما لقيناه من دفء الترحيب وحفاوة الضيافة طوال إقامتنا في دوالا.

وأخيرا، نشكر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التنظيم المحكم لاجتماع عام ٢٠١٧ للجنة الخبراء الحكومية الدولية ونثني على اختيار موضوع الدورة. ونحن راضون عن مستوى تمثيل المشاركين من الجهات صاحبة المصلحة الوطنية والإقليمية العاملة على مسألة التصنيع، والصناعة الزراعية، وسلاسل القيمة في وسط أفريقيا.

حُرّر في دوالا، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧